

## Neo-colonial Mechanisms in Africa in the 21st Century: An Evaluative Study of its Political, Economic, and Cultural Dimensions

Safaa Saber Khalifa<sup>\*</sup>.

Department of Political Science, Faculty of Economic Studies and Political Science , Alexandria University, Egypt.

Received 12 Nov, 2025

Revised 5 Dec. 2025

Accepted 22 Jan. 2026

Published: Jun. 2026

**Abstract:** This study derives paramount significance from the intensifying international conflict among major powers over the African continent. It addresses the issue of "neo-colonialism" as the paramount challenge threatening the stability and developmental future of developing nations. The research problem highlights the evolution of dominance strategies from direct military invasion to indirect mechanisms of influence that extend beyond political and economic dimensions to encompass social, military, and technological realms, thereby perpetuating dependency despite the attainment of nominal political independence.

To comprehensively address all aspects of this phenomenon, the study is divided into three main themes: the first examines the concept of neo-colonialism and the historical evolution of its mechanisms; the second explores its economic, cultural, and social manifestations and impacts on developing nations; and the third investigates the strategies of former colonial powers alongside national and regional counter-strategies. The study adopts the analytical method to deconstruct this phenomenon, map its dimensions, and analyze its resultant practices.

The findings reveal that neo-colonialism constitutes the primary impediment to sustainable development and national sovereign decision-making. It maintains the African continent under the burden of dependency by depleting natural resources through transnational corporations, deepening external debt burdens, eroding cultural identity, weakening national militaries, and fueling internal conflicts to ensure continued control over its assets. The study recommends dismantling the institutional and ideological frameworks imposed by the colonizer, fostering comprehensive regional cooperation and local innovation to safeguard national independence, and investing strategically in education and youth to ensure the optimal utilization of the continent's human and natural resources in accordance with a self-determined strategic vision that achieves national sovereignty and economic justice.

Cited as:

Safaa S. Khalifa

WRP. Sci. J. Vol.9 No. 1 (2026)  
PP 69-86.

DOI: 10.18576/ WRPSJ/090105

**Keywords:** Neo-colonialism; Post-colonialism; Dependency; Foreign Penetration; African Continent.

---

<sup>\*</sup>Corresponding author: E-mail: safaa.khalifa@alexu.edu.eg

## آليات الاستعمار الجديد في إفريقيا في القرن الحادي والعشرين: دراسة تقييمية في أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية

د. صفاء صابر خليفة

أستاذ العلوم السياسية المساعد - كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية - مصر .

المستخلص: تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة نظراً لتزايد الصراع الدولي بين القوى الكبرى على القارة الإفريقية؛ إذ تناقش موضوع «الاستعمار الجديد» بوصفه التحدي الأبرز الذي يهدد استقرار الدول النامية ومستقبل تنميتها. وتبرز المشكلة البحثية في تسليط الضوء على تطور أساليب السيطرة من الغزو العسكري المباشر إلى آليات نفوذ غير مباشرة تتجاوز الأبعاد السياسية والاقتصادية لتتطال الجوانب الاجتماعية والعسكرية والتقنية، مما يحافظ على التبعية رغم حصول الدول على استقلالها السياسي الشكلي. وللإحاطة بالظاهرة من جوانبها كافة، قُسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية: تناول المحور الأول مفهوم الاستعمار الجديد والتطور التاريخي لأدواته، واستعرض المحور الثاني مظاهره وأثاره الاقتصادية والثقافية والاجتماعية على الشعوب النامية، بينما خُصص المحور الثالث لبحث استراتيجيات القوى الاستعمارية السابقة وآليات المواجهة الوطنية والإقليمية. واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي في تفكيك هذه الظاهرة، ورصد أبعادها، ونقد الممارسات الناتجة عنها.

وتوصلت النتائج إلى أن الاستعمار الجديد يمثل العائق الأساسي أمام التنمية المستدامة واستقلال القرار الوطني؛ إذ يُبقي القارة الإفريقية تحت وطأة التبعية من خلال استنزاف ثرواتها الطبيعية عبر الشركات عابرة القومية، وتعميق فوائد الديون الخارجية، وطمس الهوية الحضارية، فضلاً عن إضعاف الجيش الوطني وتغذية النزاعات الداخلية لضمان استمرار السيطرة على المقدرات. وتوصي الدراسة بتفكيك الأفكار والمؤسسات التي فرضها المستعمر، وتعزيز التعاون الإقليمي الشامل والابتكار المحلي لحماية الاستقلال الوطني، والاستثمار الواعي في التعليم والشباب، بما يضمن استغلال الموارد البشرية والطبيعية القارية وفق رؤية استراتيجية ذاتية تحقق السيادة الوطنية والعدالة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستعمار الجديد- ما بعد الاستعمار- التبعية- التغلغل الخارجي- القارة الإفريقية.

### 1 المقدمة:

يعبر الاستعمار الجديد عن أساليب الهيمنة وهيمنة النفوذ غير المباشرة التي تفرضها الدول الكبرى على البلدان النامية والمستعمرات السابقة؛ إذ يستبدل التواجد العسكري والسيطرة السياسية المباشرة- التي تميز بها الاستعمار التقليدي- بآليات وتدابير اقتصادية وسياسية وثقافية تحقق الأهداف نفسها.

ولقد أكد مفكرو نظرية ما بعد الاستعمار أن نيل الاستقلال الشكلي لم يلغ الرواسب الاستعمارية؛ إذ لا تزال أدواته وتأثيراته متغلغلة في مختلف مفاصل مجتمعات المستعمرات السابقة، وتُشكل هذه الامتدادات الجوهر الأساسي لمفهوم الاستعمار الجديد.<sup>1</sup>

يتجسد الاستعمار الجديد في استمرار منظومة السيطرة رغم الاعتراف الظاهري بالاستقلال السياسي للدول الناشئة، حيث تقع هذه الدول تحت وطأة هيمنة خفية وغير مباشرة تتجاوز الأبعاد السياسية والاقتصادية لتشمل الجوانب الاجتماعية والعسكرية والتقنية. وتتأكد هذه الظاهرة من خلال ترسيخ التبعية الاقتصادية للقوى الاستعمارية السابقة، وإدماج هذه الدول شكلياً ضمن تكتلاتها، فضلاً عن تعميق التغلغل الأجنبي عبر تدفقات رؤوس

1 John Igbogo Ebeh and Matthew Toogood Aleke. Neo-colonialism in Africa: A shuteye in an open world. Tropical Journal of Arts and Humanitie-s, Volume 1 (1), 57 – 68, 2019 <https://shorturl.at/L5bQA>

الأموال، وقروض المعونات، وصيغ الشراكات التقنية.<sup>2</sup>

بناءً على ذلك، يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الأبعاد الحديثة للاستعمار وآلياته المبتكرة في بسط النفوذ والهيمنة على الدول النامية حديثة الاستقلال، مع التركيز على القارة الأفريقية؛ نظراً لما تزخر به من ثروات طبيعية هائلة، وما تشهده من تغلغل وصراع محتدم بين القوى الكبرى للاستحواذ على مقدراتها وإمكاناتها. أولاً: المشكلة البحثية:

رغم نيل معظم الدول الأفريقية استقلالها في القرن العشرين وتخلصها من السيطرة المباشرة للاستعمار التقليدي، إلا أن هذا التحرر السياسي لم يضمن لها سيادتها التامة؛ إذ سرعان ما ظهر "الاستعمار الجديد" كنموذج أكثر مرونة وتعقيداً للهيمنة، محولاً القارة إلى ساحة صراع غير مباشر على ثرواتها ونفوذها. ومن هذا المنطلق، تتحدد إشكالية الدراسة في التساؤل المحوري التالي: ما أبعاد الاستعمار الجديد في أفريقيا وحدود نطاقه؟ وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

- 1- ما المفهوم المحدّد للاستعمار الجديد؟
- 2- ما أبرز الفروق الجوهرية بين الاستعمار التقليدي والاستعمار الجديد؟
- 3- ما الأساليب والآليات التي يعتمد عليها الاستعمار الجديد لإحكام سيطرته على أفريقيا؟

- ثانياً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في محاولة الإجابة على تساؤلات المشكلة البحثية، والتعرف على حدود وأبعاد الاستعمار الجديد في أفريقيا، وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية:

- 1- التعرف على مفهوم الاستعمار الجديد.
- 2- التوصل إلى الاختلافات بين الاستعمار التقليدي والجديد.
- 3- التعرف على أدوات المستعمرين الجدد في السيطرة على أفريقيا.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

1- الأهمية العلمية (الأكاديمية):

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في رصد وتفكيك الأدوات المتنامية للاستعمار الجديد في الدول النامية، وبخاصة القارة الأفريقية، والوقوف على مخاطر أساليبه غير المباشرة في الهيمنة والاستغلال. وتتجلى هذه الأهمية في تسليط الضوء على الآثار المترتبة على تلك السيطرة؛ والمتمثلة في تكريس الفقر، وتفاقم الفجوات التنموية، وإضعاف البنى الاقتصادية المحلية، فضلاً عن تغذية النزاعات العرقية والطائفية وتقويض الاستقرار السياسي. وبناءً عليه، تسعى هذه الدراسة أن تمثل إضافة أكاديمية لإثراء المكتبة العربية في مجال الدراسات الأفريقية والدولية.

2- الأهمية العملية (التطبيقية):

تتجسد الأهمية العملية للدراسة في تزويد صانع القرار برؤية تحليلية تُفكك أدوات الاستعمار الجديد واستراتيجياته غير المباشرة في الدول النامية؛ إذ تكشف كيف تحوّل مسار الهيمنة من التدخل العسكري المباشر إلى آليات ناعمة وأكثر تعقيداً، كما تُبرز طبيعة التهديدات والمخاطر الناجمة عن هذه الأدوات والتي تمس مباشرةً جوهر الأمن القومي لهذه الدول.

رابعاً: منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على مجموعة من المناهج والاقترابات التي تتماشى مع طبيعة الموضوع، وبالتالي الوصول إلى تحليل موضوعي وواقعي للظاهرة محل الدراسة كالتالي:

- المنهج الاستقرائي: يعتمد هذا المنهج على تتبع الواقع وملاحظة ظواهره للوقوف على أبعادها ورصد معالمها دون الذهاب إلى التعميمات الكلية؛ إذ يُوظف عادةً في دراسات الحالة التي تستهدف التوصيف الدقيق لوقائع ومؤسسات أو فاعلين محددين (كالأحزاب أو الشخصيات السياسية) وتحديد مدى تأثيرهم السياسي.<sup>3</sup> يُوظف هذا المنهج لاستقراء الواقع الأفريقي، ورصد لمختلف الأساليب والأدوات التي تعتمد عليها القوى الاستعمارية الجديدة لإحكام نفوذها وسيطرتها على القارة.
- اقتراب المصلحة القومية: ينطلق هذا الاقتراب من التعرف على المصلحة القومية باعتبارها المحرك الأساس والهدف النهائي للسياسة الخارجية لأي

2 Cyprian Uchenna Udegbunam.2020. Neo-colonialism and Africa's Development: A Critical Review. Public Policy and Administration Research. Vol.10, No.10. p 72.

3 عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006/2007)، ص79-80.

دولة، مع تجريد السلوك الدولي من المبررات الصورية والذرائع غير الواقعية.<sup>4</sup> وتأسيساً على ذلك، يُوظف هذا الاقتراح لتفسير لجوء القوى الاستعمارية الجديدة إلى توظيف أدوات غير مباشرة تُكرّس تبعية الدول النامية وتُتيح الهيمنة على مقدراتها، بما يخدم أولويات وتوجهات تلك القوى الاستعمارية ويُحقق مصالحها القومية.

#### خامساً: تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، حيث تتناول في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للاستعمار الجديد والمقارنة بينه وبين الاستعمار التقليدي، كما نعرض في المبحث الثاني أدوات الاستعمار الجديد (الاقتصادية، السياسية، والثقافية) وآليات الهيمنة غير المباشرة، وأخيراً نتعرض في المبحث الثالث لأبعاد وأشكال التغلغل الاستعماري الجديد في القارة الأفريقية.

### المبحث الأول

#### مفهوم الاستعمار الجديد وأصوله التاريخية

تعود المرجعية اللغوية لمصطلح "الاستعمار" إلى المفردة اللاتينية (*Colonia*) الدالة على المستوطنة أو التجمع الحضري. وتُعَدُّ هذه الظاهرة حدثاً تاريخياً عالمياً يتجسد في فرض دولة أجنبية سيطرتها السياسية واحتلالها لأراضي مجتمعات أخرى. أما بمفهومه الإجرائي الضيق، فيعكس المفهوم التوسع الإمبراطوري الأوروبي وبسط نفوذه في أقاليم ما وراء البحار عبر قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.<sup>5</sup> يتحدد الاستعمار في أوسع مضامينه باعتباره فرض سيطرة قسرية من قِبَل دولة ذات توجهات توسعية على إقليم جغرافي وسكانه لتحقيق غايات وأهداف محددة. وتتفرع هذه الظاهرة إلى ثلاثة أنماط رئيسية:<sup>6</sup>

- 1- الاستعمار الاستيطاني: والذي يقوم على تهجير رعايا الدولة المستعمرة وتوطينهم في الإقليم المستهدف، لتأسيس كيان سياسي جديد يحل محل السكان الأصليين ويدين بالولاء للدولة الأم.
- 2- الاستعمار التقليدي-السلطي: ولقد تجسد في القسر المباشر الذي مارسه القوى الإمبريالية - ولاسيما بريطانيا وفرنسا - لإخضاع شعوب آسيا وأفريقيا للهيمنة السياسية والعسكرية المباشرة.
- 3- الاستعمار الجديد أو الإمبريالية: وهو نمط غير مباشر يتجاوز أدوات الاحتلال العسكري ليرسي آليات هيمنة بديلة تُبقي الشعوب والمجتمعات في حالة تبعية اقتصادية وسياسية وثقافية دائمة.

وعلى الرغم من الجذور التاريخية القديمة للظاهرة الاستعمارية التي تعود إلى العصر الإغريقي، إلا أنها اقترنت بالأساس بحركة التوسع الأوروبي نحو أفريقيا وآسيا والأمريكتين ما بين القرنين الخامس عشر والعشرين. ولقد حركت هذه السياسة دوافع اقتصادية جلية؛ تمثلت في السعي للسيطرة على الموارد الطبيعية والمواد الخام، وتأمين أسواق جديدة للصرف، واقتناص الفرص الاستثمارية، إلى جانب ما لعبته موازين القوى والتنافس بين الدول الأوروبية من دور حاسم في إذكاء تلك النزعات التوسعية.<sup>7</sup>

اتسمت الظاهرة الاستعمارية بالاعتماد المفرط على أدوات القمع والعنف الهيكلي؛ حيث عمدت السلطات الاستعمارية إلى تفكيك الموروث الثقافي والمنظومات العقائدية للمجتمعات الخاضعة لها. ولقد أسفر ذلك عن إعادة تشكيل البنية الاجتماعية عبر تقويض أشكال التضامن التقليدية وظهور طبقات اجتماعية جديدة. ولترسيخ هذه الهيمنة، فرض المستعمر بيئة قسرية أُجبر فيها السكان الأصليون على التخلي عن لغاتهم الأم، وتبني أطر قانونية وسياسية غريبة عن سياقهم المحلي، استناداً إلى معايير تركزت على مفاهيم الفوقية العرقية والدونية الثقافية للشعوب المُستعمَرة.<sup>8</sup>

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن استنزاف مقومات القدرة المالية والعسكرية لغالبية القوى الاستعمارية التقليدية، مما دشّن مرحلة التصفية الهيكلية للاستعمار وشهد تصاعداً متسارعاً في وتيرة استقلال الشعوب، بدءاً من استقلال الهند عام 1947. إلا أن السيادة المكتسبة لم تتجاوز في حالات كثيرة أبعادها الإجرائية الشكلية؛ إذ استمرت التبعية الثقافية والاقتصادية والسياسية للقوى الاستعمارية السابقة قائمة وعميقة، وهو ما أدّى إلى تبلور

<sup>4</sup>اسماعيل صبري مقلد العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، (1991)، ص 22.

<sup>5</sup>أندرياس فير إيكه- بيرنارد ماير هوفر- فرائنس كهوت. 2009، أطلس العلوم السياسية. ترجمة: سامي أبو يحيى، 2012. المكتبة الشرقية، بيروت، ص 217.

<sup>6</sup>مصطفى عبد الله خشم، 2004، موسوعة علم العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع. مصراتة، ص 93.

<sup>7</sup>مارتن غريفيش، تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2008، ص 44-45.

<sup>8</sup>مارتن غريفيش، تيري أوكالاها، مرجع سبق ذكره، ص 45.

مفهوم "الاستعمار الجديد" لتفسير إعادة إنتاج الهيمنة بوسائل وأدوات غير مباشرة.<sup>9</sup>

يعود الفضل في صك مصطلح "الاستعمار الجديد" إلى كوامي نكروما، أول رئيس لجمهورية غانا؛ حيث وظّفه رسمياً عام 1963 في ديباجة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، ثم كرّسه في كتابه المرجعي الصادر عام 1965 بعنوان "الاستعمار الجديد: المرحلة الأخيرة من الإمبريالية". ويرتكز جوهر هذا المفهوم على إبراز المفارقة القائمة بين الاستقلال السياسي الظاهري للدول الأفريقية واكتسابها لمظاهر السيادة الرسمية، وبين خضوعها الفعلي لسيطرة وهيمنة خفية تدار من الخارج بأساليب غير مباشرة.<sup>10</sup>

يرى نكروما أن جوهر الاستعمار الجديد يكمن في مفارقة مفاهيمية؛ حيث تتمتع الدولة الخاضعة له بشرعية سيادية نظرية ومظاهر استقلال مكتملة إجرائياً أمام المجتمع الدولي، في حين تظل منظومتها الاقتصادية- ومن ثم قراراتها السياسية السيادية -مُوجَّهة بالكامل من مراكز النفوذ الخارجي. ولقد وصّف نكروما هذا النمط بأنه أشد أشكال الإمبريالية ضراوة؛ لأنه يمنح القوى المُمارِسة له سلطة التوجيه والهيمنة دون تحلُّل أي مسؤوليات قانونية أو أخلاقية، بينما يفرض على الشعوب المُخضَّوعة واقعاً ممتداً من الاستغلال دون الحصول على أي تكافؤ أو تعويض تنموي عادل.<sup>11</sup>

حدّد كوامي نكروما الاستعمار الجديد باعتباره امتداداً للهيمنة الخارجية على المقدرات الأفريقية بآليات أكثر تعقيداً ودهاءً مقارنة بالأساليب المباشرة التي سادت حقبة الإمبراطوريات الاستعمارية الرسمية.

ويرى نكروما أن حالة الاستعمار الجديد تتبلور عندما تخضع الدول الأفريقية المستقلة قانوناً لنفوذ وضغوط أجنبية مكثفة تُجرّد استقلالها المكتسب من مضمونه الفعلي، وتُحيل حكمها الذاتي إلى سلطة صورية عاجزة عن ممارسة السيادة الوطنية الكاملة.<sup>12</sup>

شاع استخدام مصطلح "الاستعمار الجديد" في مطلع ستينيات القرن العشرين، بالتزامن مع إدراك قادة الدول المستقلة حديثاً أن الاستقلال السياسي الشكلي لا يكفل تحقيق الاستقلال الاقتصادي أو الاكتفاء الذاتي. ولقد تصاعد القلق النخبوي تجاه الاعتماد المتزايد لهذه الدول على الموارد المالية المحدودة، واقتصادات الاستخراج البترولي والمعدني، والقروض والمساعدات الخارجية؛ باعتبارها مؤشرات صريحة على "إعادة إنتاج المنظومة الاستعمارية". وفي هذا السياق، أكد مؤتمر الشعوب الأفريقية المنعقد بالقاهرة عام 1961 أن الدول المستقلة باتت تُعاني نمطاً هجيناً وغير مباشر من السيطرة الخارجية، تتشابه فيه الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، والتكنولوجية لإحكام الهيمنة وتكريس التبعية.<sup>13</sup>

يُعرّف الاستعمار الجديد بأنه نمط معقّد من الهيمنة يتوارى فيه الفاعلون الخارجيون ووكلاؤهم المحليون عن المشهد المباشر. ويُشار إلى هذا النمط بـ "الاستعمار المانع" أو المنتشر، حيث تتحقق الأهداف والمخططات الاستعمارية بسلسلة وتدقّق دون الحاجة لتواجد شخص أو مؤسسات إدارية ظاهرة. وتصل درجة التخفي والتغلغل في هذا النمط إلى مستوى عالٍ من التعقيد، مما يجعل تعقّب أدواته ورصد النخب المحلية الممثلة له أمراً معقّداً ومستعصياً، حتى على النخب الفكرية والسياسية الأكثر وعياً.<sup>14</sup>

كذلك، يمكن تعريف الاستعمار الجديد باعتباره منظومة هيمنة غير مباشرة تمارسها القوى المتقدمة على الدول الأقل نمواً؛ وهي صيغة اصطلاحية تبلورت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لتفسير الارتباط المستعمرات السابقة بسياسات الدول الكبرى، ثم ما لبث المفهوم أن اتسع ليملاً أبعاداً بنوية أشمل تغطي مناطق تحررت مبكراً من الحكم العسكري المباشر- كما في أمريكا اللاتينية منذ القرن التاسع عشر - لكنها ظلت عرضة لأنماط استغلال استعماري متجدد. وتتجسد هذه الهيمنة المعاصرة في تقاطع مصالح الشركات عبر الوطنية مع المؤسسات المالية والدولية متعددة الأطراف لإدامة استنزاف الموارد؛ مما يجعل الاستعمار الجديد طوراً متقدماً من أطوار الرأسمالية العالمية، يُكفل للفاعلين الدوليين (دولاً وشركات) ممارسة السيطرة وتأمين التبعية عبر آليات السوق والشبكات الاقتصادية بدلاً من الأدوات الإدارية والعسكرية التقليدية.<sup>15</sup>

أطلق مصطلح "الاستعمار الجديد" في بداياته لتفسير السياسات الأوروبية الرامية لإدامة تبعية القارة الأفريقية. وتُعدّ قمة باريس المنعقدة عام 1957 المحطة التاريخية البارزة لتبلور هذا المفهوم، حيث اتفقت ست دول أوروبية على إدماج أقاليمها المستعمرة في وراء البحار ضمن أطر السوق الأوروبية المشتركة. وقد رأى القادة والوطنيون الأفارقة في هذه الترتيبات التجارية شكلاً متجدداً للهيمنة الاقتصادية التي تقودها دول مثل فرنسا وإيطاليا

<sup>9</sup>لندرياس فير إيكه - بيرند ماير هوفر - فريتش كوهت. مرجع سبق ذكره. ص 217.

<sup>10</sup> Odijie, M. E. (2021). Unintentional neo-colonialism? Three generations of trade and development relationship between EU and West Africa. *Journal of European Integration*, 44(3), 347-363. <https://doi.org/10.1080/07036337.2021.1902318>

<sup>11</sup> Cyprian Uchenna Udegbenam. op. cit. p 69.

<sup>12</sup> Mark Langan. 2018. *Neo-Colonialism and the Poverty of Development in Africa*. Contemporary African Political Economy. Eunice N. Sahle (editor) Palgrave Macmillan. P 4.

<sup>13</sup> Maekawa, I. (2014). Neo-Colonialism Reconsidered: A Case Study of East Africa in the 1960s and 1970s. *The Journal of Imperial and Commonwealth History*, 43(2), 317-341. <https://doi.org/10.1080/03086534.2014.982406>

<sup>14</sup> أحمد ردار، 2018، الاستعمار المنتشر نحو نظرية معرفة لفهم زمن ما بعد الاستعمار، مجلة الاستغراب، س 4، ع 12، ص 38.

<sup>15</sup> Halperin, S. "Neocolonialism." *Encyclopedia Britannica*, October 16, 2024. <https://www.britannica.com/topic/neocolonialism>.

وبلجيكا وهولندا. ولقد جرى تقنين هذه المنظومة رسمياً بموجب معاهدة روما عام 1957، والتي أُسست بناءً عليها الجماعة الاقتصادية الأوروبية؛ مما كرس الأطر القانونية لتلك الهيمنة غير المباشرة.<sup>16</sup>

يُتصور الاستعمار الجديد كجهد بنيوي مُنسّق بين القوى الاستعمارية السابقة والدول المتقدمة لإعاقة التحول التنموي في العالم النامي، وتكريس أقاليمه كمجرد خزان إستراتيجي للمواد الخام والعمالة رخيصة التكلفة. ولقد تقاطعت هذه المنظومة وثيقاً مع توازنات الحرب الباردة، لا سيما عبر توظيف مبدأ ترومان الأمريكي؛ حيث استُخدمت المساعدات المالية والعسكرية كغطاء لوسط الحماية وضمان الولاء لمواجهة المد الشيوعي، مما أتاح للولايات المتحدة توسيع نطاق نفوذها السياسي والهيمنة على القرار السيادي للعديد من الأنظمة. كما اتسعت أساليب الاستعمار الجديد لتشمل التدخل المباشر وغير المباشر في النزاعات الإقليمية، ودعم تثبيت أنظمة حكم تابعة توفر بيئة حصرية لخدمة مصالح الشركات الأجنبية واستثماراتها عبر الوطنية على حساب تطلعات وشعوب دولها.<sup>17</sup>

يُمكن تأطير الاستعمار الجديد كآلية تغلغل غير معلنة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تهدف القوى الاستعمارية السابقة من خلالها إلى تعزيز مدّ الرأسمالية والعمولة النيوليبرالية وتكريس الهيمنة الثقافية على مستعمراتها القديمة. وتتجلى هذه الديناميكية في ضمان بقاء الدول المستقلة حديثاً في حالة تبعية وارتهاق للإشراف التوجيهي-الاقتصادي منه والسياسي- للنظام الاستعماري السابق؛ حيث يُستبدل الحضور العسكري والسيطرة المباشرة بأساليب الناعمة وأدوات ضغط غير مباشرة، تتيح توجيه السياسات العامة للأنظمة الوطنية وصياغتها بما يخدم مصالح تلك القوى.<sup>18</sup>

تتبلور آليات الاستعمار الجديد في أبعادها الأوسع عبر منظومة من أدوات السيطرة غير المباشرة، التي تُحرّكها الأطر الاقتصادية والمالية والتجارية للشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية متعددة الأطراف. ويُجمع الباحثون على أن استثمارات الشركات متعددة الجنسيات تعمل على إعادة إنتاج حالة التبعية لدى الدول النامية، مُحيلة إياها إلى مجرد مجالات حيوية لاستنزاف المواد الخام واستغلال العمالة رخيصة التكلفة. وتتكامل هذه الديناميكية مع الدور الذي تضطلع به المؤسسات المالية الدولية - مثل صندوق النقد والبنك الدوليين - من خلال توظيف القروض والمساعدات المشروطة لتمرير سياسات تُعزّز مصالح القوى الكبرى، حتى وإن جاءت على حساب المقومات الاقتصادية الوطنية وتوازناتها التنموية.<sup>19</sup>

وفقاً لـ قاموس الاقتصاد السياسي، يُعرّف الاستعمار الجديد باعتباره منظومة ممتدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية المتقاطعة، تفرضها القوى الإمبريالية على دول العالم النامي لتثبيت موقعها الهامشي وضمان استمرار إدمانها وربطها الوثيق بالمنظومة الرأسمالية العالمية.<sup>20</sup>

#### – مفهوم الإمبريالية:

تُعرّف الإمبريالية (Imperialism) بكونها التوجه السياسي والاستراتيجي القائم على إخضاع شعوب وأقاليم أجنبية للسيطرة المباشرة أو غير المباشرة، بهدف تعظيم مكاسب الدولة الإمبريالية على حساب مجتمعات تفتقر إلى مقومات التكافؤ العسكري أو الاقتصادي. وتتعدد العوائد المرجوة من هذه الهيمنة بين تحصيل النفوذ السياسي، وتأمين التفوق الإستراتيجي، واستغلال الثروات الطبيعية والعمالة رخيصة التكلفة، فضلاً عن النفاذ إلى أسواق جديدة. ولتحقيق هذه المآرب، اعتمدت القوى الإمبريالية أساليب أداتية متنوعة؛ يأتي في مقدمتها الغزو والاحتلال العسكري، إلى جانب التوظيف الممنهج للهجرات الاستيطانية، والتغلغل التبشيري، والسياسات الاقتصادية المحتكرة للأسواق.<sup>21</sup>

كذلك تُعرّف الإمبريالية أيضاً باعتبارها قسراً سلبياً يفرض بموجبه كيانٌ أجنبي حكمه وهيمنته على مجتمع آخر. وهي بهذا المعنى لا تنحصر في النموذج الاستعماري المباشر الذي شكّل سمة بارزة لسياسات القرن التاسع عشر، بل تتجاوز إلى أشكال أعمق وأكثر تعقيداً من السيطرة.<sup>22</sup>

كما تعني الإمبريالية بمعناها الشامل باعتبارها نمطاً من السلوك السياسي-بشقيه الدبلوماسي والإستراتيجي-تُسجّر فيه وحدة سياسية ما أدواتها لإخضاع شعوب وأقاليم خارجية لسلطانها، بصرف النظر عن الدوافع أو الغايات النهائية للسيطرة. وبناءً على ذلك، يكتسب الفاعل الدولي وصفَ "الإمبريالية" متى ما تبنت سياسةً خارجيةً تقوم على بسط النفوذ والهيمنة عابري الحدود الوطنية، بغض النظر عن تباين الوسائل المُعتمدة أو تنوع

16 Ibid

17 Ibid

18 Tegegne, Y. D. (2024). Neo-colonialism: a discussion of USA activities in the Horn of Africa. *Cogent Arts & Humanities*, 11(1). <https://doi.org/10.1080/23311983.2024.2335755>

19 Halperin, S. op. cit.

20 Cyprian Uchenna Udegbuma. Op. cit. p 70.

21 مازن غريش، نير أوكالاهان. مرجع سبق ذكره. ص 69.

22 جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية. ترجمة: غاي عبد الرحمن القصبي، الطبعة الثانية، تهامة. المملكة العربية السعودية، 1984، ص 158.

المقاصد المرجوة.<sup>23</sup>

شهد تاريخ العلاقات الدولية تحولات مفاهيمية وهيكلية في ظاهرة الإمبريالية، تابنت خلالها دوافعها ووسائلها عبر العصور؛ ففي العصور القديمة والوسطى، تجسدت الإمبريالية في التوسع الإمبراطوري القائم على الغزو العسكري المباشر والضم القسري للأقاليم، تلبيةً لزعج الحكام نحو بسط النفوذ والمكانة السياسية. ومع بزوغ العصر الأوروبي الحديث، ارتبطت الإمبريالية بالزعة التجارية (المركنتيلية) الهادفة لتراكم الثروات، لتنتقل في القرن التاسع عشر إلى طور أكثر تعقيداً فرضته مقتضيات الثورة الصناعية للحصول على المواد الخام وتأمين الأسواق الاستهلاكية. وأخيراً، أدى تراكم رؤوس الأموال وتبلور "الإمبريالية المالية" إلى تحول أدوات الهيمنة نحو توظيف الاستثمارات والتدفقات النقدية كسلاح هادئ لبسط السيطرة بدلاً من القوة العسكرية المباشرة، مع استبقاء خيار العنف مسانداً لتحقيق تلك المصالح الاقتصادية عند الضرورة.<sup>24</sup>

يُعزى التمايز بين نمطي الاستعمار التقليدي والحديث إلى التحول الناعم في أدوات الهيمنة وبنيتها الأسلوبية؛ إذ استبدل الاستعمار الجديد الآليات القسرية المباشرة بأساليب أكثر مرونة وإقناعاً لتفادي الشكوك حول مقاصده التوسعية، مع تحقيق الفاعلية ذاتها. وتركز ديناميكيات هذا النمط المعاصر في تقديم القروض المالية والقروض التنموية، وتوفير المساعدات والخبرات الفنية للدول النامية لمواجهة استحقاقاتها الاقتصادية والاجتماعية؛ وهي مبادرات تتبدى إيجابية في ظاهرها المؤسسي، بينما تُسخر إستراتيجياً كأدوات ناعمة لتخدير وعي المستهدفين وتكريس التبعية الهيكلية لصالح القوى المستعمرة.<sup>25</sup>

## تعقيب على المبحث الأول

استطاع هذا المبحث أن يؤسس للأساس النظري للدراسة من خلال التفكيك المفهومي لظاهرة الاستعمار الجديد ومقارنته بالنمط التقليدي. وأوضح التحليل أن الانتقال من السيطرة العسكرية المباشرة والإدارة الإدارية الصريحة إلى أساليب النفوذ المرنة لا يعني انتهاء الحالة الاستعمارية، بل إعادة إنتاجها بأساليب أكثر تعقيداً تُبقي على جوهر التبعية. وتوصل المبحث إلى أن الاستعمار الجديد يمنح الدول الإفريقية استقلالاً سياسياً شكلياً، في حين يجردّها من مضمون السيادة الموثر في القرار الوطني؛ حيث أثبتت النظرية البنوية ونظريات ما بعد الاستعمار أن الامتدادات الاستعمارية ظلت حاضرة في المؤسسات والقوانين والهيكل التنظيمية التي خلفها المستعمر، مما جعل مفهوم الاستعمار الجديد يعبر عن حالة من "السيادة المنقوصة" التي تتيح للقوى الكبرى ممارسة الهيمنة وتوجيه المقدرات عن بُعد دون تحمّل التكلفة المباشرة للاحتلال.

## المبحث الثاني

## أدوات الاستعمار الجديد وآليات الهيمنة غير المباشرة

يرتكز الاستعمار الجديد على منظومة مُعقّدة من الأدوات غير المباشرة التي تُوظّفها القوى الكبرى والمؤسسات الدولية متعددة الأطراف لإحكام السيطرة على المقدرات الوطنية للدول النامية وتوجيه قراراتها السيادية بمعزل عن خيار التدخل العسكري المباشر. وتنوع هذه الآليات لتشمل أبعاداً اقتصادية وسياسية وثقافية هجينة تُعزز التبعية الهيكلية وتضمن استمرار الهيمنة على الموارد الحيوية، وهو ما يُشكل المحور الأساسي للدراسة والتحليل في هذا المبحث.

## أولاً: الأدوات السياسية:

تشكل أدوات الاستعمار الجديد من حزمة ممارسات غير مباشرة تنصدها الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة، والتي تُفرض بموجبها هيكلية تُقوّض حرية التصرف والقرار السيادي للدول النامية. كما تُوظّف الأزمات الاقتصادية والإدارية لبلدان حديثة الاستقلال كمدخل للتدخل في شؤونها الداخلية، عبر استغلال المساعدات والقروض المشروطة كأدوات ضغط وتوجيه. وتتكامل هذه الآليات مع استراتيجية تأجيج الانقسامات الطائفية والحزبية والعرقية لإضعاف الجبهة الداخلية، وتسهيل إخضاع الدولة للسيطرة الخارجية، إلى جانب التوظيف الممنهج للمنظمات الدولية خاضعة النفوذ لتوجيه السياسات العامة للبلدان النامية بما يخدم مصالح القوى الكبرى.<sup>26</sup>

تُمثل إستراتيجية "فرّق تسد" ركيزة أساسية في أساليب الهيمنة الاستعمارية؛ حيث ترتكز على تفكيك التكتلات الكبرى وتفتيت قواها القائمة إلى وحدات صغيرة مبعثرة، أو عرقلة تشكّل أي قوى إقليمية صاعدة قبل تبلورها لتفادي تأثيرها المستقبلي على توازنات القوى العالمية. ويحفل التاريخ

23 محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1994)، ص 168.

24 المرجع السابق، ص 169-170.

25 المرجع السابق، ص 179-180.

26 مصعب عطية، الإستعمار الكولونيالي الجديد: الكونغو أنموذجاً، مجلة العلوم التربوية والإنسانية، ع 5، 2021، ص 94.

السياسي بتطبيقات جيوسياسية لهذه الإستراتيجية؛ كالسعي الفرنسي التاريخي للحيلولة دون قيام ألمانيا موحدة، والسياسة السوفيتية المتبعة إبان الحرب الباردة لتقويض وحدة القارة الأوروبية وضمان إضعافها.<sup>27</sup>

ثانياً: الأدوات الاقتصادية:

تُشكل الهيمنة الاقتصادية العمود الفقري لإستراتيجية الاستعمار الجديد في بسط نفوذه على دول العالم الثالث؛ حيث تُستبدل القوة العسكرية المباشرة بآليات مالية وتجارية معقدة. وتتجسد هذه الهيمنة في حزمة من الأدوات الممنهجة، تشمل المساعدات والقروض المشروطة، وفرض العقوبات الاقتصادية، وتكرس التبعية التجارية. كما تضطلع الشركات متعددة الجنسيات بدور محوري في هذه المنظومة من خلال تعميق التبعية واستنزاف المقدرات الاقتصادية للبلدان النامية لصالح القوى الكبرى.

#### أ- الشركات متعددة الجنسيات:

تُمارس الشركات عبر الوطنية دوراً محورياً في تعميق التبعية الهيكلية لدول العالم النامي عبر استغلال أسواقها ومواردها الطبيعية، محققة أرباحاً طائلة دون إحداث تطوير تنموي حقيقي في الاقتصادات المحلية. وتتجسد هذه الهيمنة في السيطرة الشاملة على سلاسل الإنتاج وحركة التجارة للبلدان الفقيرة، مما يُحوّل معظم العوائد المالية نحو الدول الصناعية الرأسمية بدلاً من المجتمعات المستضيفة. وتكمن الخطورة الإستراتيجية لهذا النمط الاستغلالي في قدرة هذه الشركات على نقل رؤوس أموالها وأنشطتها الاستثمارية إلى أسواق أخرى وفقاً لمصالحها، مما يُبقي الاقتصادات النامية رهينة لتقلبات رأس المال الأجنبي وحالة دائمة من عدم الاستقرار.<sup>28</sup>

#### ب- العقوبات الاقتصادية:

تُعَدّ العقوبات الاقتصادية القسرية من أبرز أدوات الضغط غير المباشر في منظومة الاستعمار الجديد؛ حيث تُوظّفها القوى الكبرى كبديل للقوة العسكرية المباشرة لإخضاع الدول واستعادة سيادتها، وفرض سلوكيات سياسية واقتصادية تُحقّق مصالح القوة الفارضة للعقوبات. وتتجلى هذه الديناميكية في النموذج الأمريكي المطبق على فنزويلا، حيث استُخدمت الحزم العقابية والقيود الاقتصادية كأداة ضغط جيوسياسي لإرباك القرار الوطني، وتوجيه السياسة النفطية والموارد الطاقة الفنزويلية بما يخدم المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة.<sup>29</sup>

#### ج- التبعية الاقتصادية:

تذهب نظرية التبعية إلى أنه بالرغم من انحسار الاستعمار التقليدي، إلا أن القوى الرأسمالية خلّفت وراءها في دول العالم الثالث بنيةً اقتصاديةً شديدة الارتكان بالمركز الغربي، متبوعةً بنخب حكم محلية موالية لمصالحه. وتُرجع النظرية استمرار حالة التخلف في البلدان النامية إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة، والتي أُسست على آليات تبادل جائزة تُرسّخ الفجوة البنيوية بين المركز الرأسمالي (القوى الاستعمارية السابقة) والأطراف النامية (المجتمعات المُهَنكة استعمارياً).<sup>30</sup>

تُشدّد نظرية التبعية على المحورية الهيكلية لعلاقات الارتكان التي تربط اقتصاديات العالم الثالث بمركز المنظومة الرأسمالية؛ إذ يُعاد تشكيل البناء الداخلي للمجتمعات النامية وفقاً للمتطلبات البنيوية لاقتصادات المراكز الغربية، مما يُكرّس حالة التخلف ضمن منظومة تقسيم العمل الدولي. ويتمخض عن هذه الديناميكية علاقاتٌ غير متكافئة صاغها عالم الاجتماع النرويجي يوهان جالتونج بمفهوم "الاستعمار الهيكلي"؛ وهو أسلوب هيمنة يُجسّد تفاعلاً رأسياً يحتكر فيه المركز مقومات التصنيع والابتكار التكنولوجي، في حين يُختزل دور الأطراف النامية في تزويد المواد الخام وإعادة استيرادها كمنتجات مصنعة ذات قيمة مضافة.<sup>31</sup>

كما يتأثر الإنتاج المحلي للدول الفقيرة بتلبية احتياجات الأسواق الاستعمارية السابقة إلى تعميق حالة الخضوع والتبعية الاقتصادية التي تُكادها بلدان العالم الثالث. وتتجلى هذه الديناميكية في توجيه الهياكل الإنتاجية الوطنية نحو التخصص في استخراج وتصدير المواد الخام والمنتجات الأولية - كما هو الحال في تصدير النفط الخام من دول الخليج دون إخضاعه لعمليات تحويل صناعية محلية ذات قيمة مضافة - مما يُكرّس العجز التكنولوجي

<sup>27</sup>محمد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 238.

<sup>28</sup>مصعب عطية، مرجع سبق ذكره، ص 90-91.

<sup>29</sup>مغاورى شلي، نحو مراجعة لآلية العقوبات الاقتصادية الأمية والدولية، مجلة السياسة الدولية، ع 238، مج 59، 2024، ص 174.

<sup>30</sup>أحمد نهامي، ظاهرة التبعية: أصولها - أبعادها - مآلاتها، مجلة كلية التجار للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، ع 2، مج 55، 2018، ص 9.

<sup>31</sup>المرجع السابق، ص 9.

ويُبقى الاقتصادات النامية رهينة للتقلبات السعيرية في الأسواق المركزية.<sup>32</sup>

#### د- المساعدات الاقتصادية المشروطة:

تُشكل المساعدات الاقتصادية إحدى أكثر الأدوات الفعالة في المنظومة الاستعمارية الحديثة؛ حيث توسّعت الولايات المتحدة في توظيفها عقب الحرب العالمية الثانية استناداً إلى سلامة بنيتها الانتاجية وعدم تعرض أراضيها للتدمير بالمقارنة مع باقي القوى الدولية المتصارعة. ولم تُقدّم هذه القروض والمعونات من قبل واشنطن وحلفائها الغربيين في إطار التضامن التنموي، بل سُخّرت كألية ناعمة للتدخل السياسي والاقتصادي، مما مكّن الإدارة الأمريكية من تعميق تغلغلها وممارسة نفوذ واسع داخل الدول المستقلة حديثاً والواقعة سابقاً تحت نطاق السيطرة الاستعمارية.<sup>33</sup>

ومن المسلم به على نطاق واسع أن توظيف المساعدات الإنسانية إبان النزاعات المسلحة يتسم بالتسييس الممنهج؛ إذ تُدمج التدخلات الإغاثية والبرامج الطارئة عمداً ضمن الأجندات الإستراتيجية والأهداف العسكرية للأطراف الفاعلة. ويُؤدي هذا التدخل القسري بين العمل الإنساني والغايات السياسية إلى تجريد المساعدات من حياديتها المفترضة، ليتم تسخيرها كأداة ضغط ناعمة لإرباك أو توجيه الشرعية السياسية للأنظمة الحاكمة، وتحقيق مكاسب ميدانية تخدم مصالح القوى المانحة على حساب الاعتبارات الإنسانية المجردة.<sup>34</sup>

وبالتالي، يمكن القول بأن غالبية المساعدات التنموية الموجهة للدول النامية تتسم بغياب النزاهة وتجرّد الغايات؛ إذ تُكبّل باشتراطات هيكلية تحمي مصالح القوى المانحة وتضمن تفوقها الاستراتيجي. وتُفضي هذه الآلية إلى إحداث آثار عكسية تُناقض المقاصد المعلنة للتنمية؛ حيث تُسهّم في تعزيز الوضع الاقتصادي والسياسي للحكومات المانحة، وتسهيل نزيف العملات الصعبة ونقلها نحو الدول الصناعية، فضلاً عن إتاحة المجال لإسناد الأدوار التنفيذية والاستراتيجية لكوادر تفتقر إلى الفاعلية والكفاءة، مما يُكرّس التبعية ويُعطّل مسارات التنمية المستقلة.<sup>35</sup>

#### ثالثاً: الأدوات الثقافية:

تستند إستراتيجيات الاستعمار الجديد إلى آليات الغزو الثقافي والهيمنة الأيديولوجية لترسيخ نفوذها في المجتمعات النامية؛ حيث توظف شبكة كثيفة من المراكز الفكرية والمؤسسات الأكاديمية والأنشطة الثقافية لمرير مضامين دعاية ناعمة ومُمنهجة. وتتخفى "الإمبريالية العقائدية" خلف شعارات التحديث والتحرر الاقتصادي والسياسي، مُقدّمةً نُسخها الأيديولوجية وتجارتها التنموية كأطر معيارية ملزمة؛ وهو ما يُفضي إلى ارتباط النُخب الفكرية والسياسية في دول العالم الثالث لتلك المنظومات الجاهزة، ويُفضي بالنتيجة إلى تكريس التبعية الحضارية وتجريد الإرادة القومية من قدرتها على الابتكار والتأسيس لبدائل تنموية أصيلة.<sup>36</sup>

وفي سياق التحليل النقدي للاستعمار الثقافي، تبرز العولمة كمتغير محوري ترصد نظرية ما بعد الاستعمار أبعاده الهيكلية؛ حيث يُفند نقاد النظرية الطرح القائل بإيجابية العولمة المطلقة أو حيادها الشكلي، مؤكدين دورها في تعميق التفاوتات الاقتصادية والثقافية بين المراكز المتقدمة والأطراف النامية. وتتحول العولمة وفق هذا الطرح إلى آلية لتوسيع نطاق السيطرة وإعادة إنتاج التبعية، عبر فرض النماذج الثقافية والاستهلاكية المهيمنة وتأطير المجتمعات النامية ضمن منظومة أيديولوجية تُكرّس نفوذ القوى الاستعمارية السابقة.<sup>37</sup>

تعرّف العولمة بأنها عملية التدفق العابر للحدود للأفكار والمعلومات والقيم والأنماط الاستهلاكية على مستوى كوكبي، مما أسفر عن تراجع قدرة الدول والمجتمعات على ضبط هذه التدفقات الثقافية أو توجيهها. وتطرح العولمة في جوهرها أيديولوجية اختراق ثقافي تسعى إلى صهر الهويات المحلية في نموذج "ثقافة عالمية موحدة"؛ وهو نمط قسري غالباً ما يتصادم مع الخصوصيات الحضارية والدينية للشعوب، ويُفضي إلى تجريف هوية المجتمعات النامية وتجريدها من استقلالها الثقافي.<sup>38</sup>

تتعدى العولمة مفهوم التدفق السلس للقيم والمعلومات لتتحول إلى عملية تحول هيكلية استبدادي يُعيد صياغة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والقيمية لتتلاءم مع متطلبات النظام الرأسمالي الحديث. وتتجلى أبعادها السياسية والثقافية في تفكيك البنى القومية والوطنية وتجزئتها إلى

32 مصعب عطية، مرجع سبق ذكره. ص 90-91.

33 المرجع السابق، ص 92.

34 Tegegne, Y. D. op. cit.

35 مصعب عطية، مرجع سبق ذكره. ص 90-91.

36 المرجع السابق، ص 93.

37 دعاء عبد النبي، نظرية ما بعد الاستعمار في ظل تداعيات العولمة: دراسة فلسفية تحليلية من منظور إفريقي، مجلة قراءات إفريقية، 2024، نظرية ما بعد الاستعمار في ظل تداعيات العولمة: دراسة فلسفية تحليلية من منظور إفريقي — قراءات

إفريقية

38 المرجع السابق.

كيانات هشة قائمة على صراعات عرقية، طائفية، أو لغوية. ويهدف هذا التفتيت الممنهج إلى سلب الشعوب قدرتها على المقاومة، مما يحول العولمة من مجرد اختراق اقتصادي إلى غزو قومي شامل يعمل على تشويه الهويات، وطمس معالمها الثقافية، وإخضاعها التام للإمبريالية الثقافية الجديدة.<sup>39</sup> يرى الفكر النقدي المعاصر في العولمة مجرد غطاء مستحدث لـ "الضمور الثقافي" الذي تلتهم فيه النماذج الغربية المهيمنة الخصوصيات المحلية، لتشكل بذل الامتداد الطبيعي للإمبريالية التقليدية تحت ستار الشراكة والاندماج الدولي؛ إذ تعمل تاريخياً وثقافياً كاستعمار أحادي القطب يفكك الهويات الحضارية للشعوب النامية وتجريدها من أصالتها القيمة، بينما تتكامل هذه العملية اقتصادياً عبر مقايضة مجففة تُقدّم فيها الوفرة المادية والاستهلاكية للبلدان الفقيرة مقابل التنازل عن استقلالها الفكري والتنصل من هويتها الوطنية، مما يُرسخ تبعيتها الكاملة للمنظومة الغربية المتقدمة.<sup>40</sup>

#### رابعاً: الأدوات التكنولوجية:

تُعبّر الاستعمارية الرقمية عن آلية هيمنة معاصرة تعيد إنتاج نمط الاستعمار الكلاسيكي بقوالب تقنية؛ حيث تعتمد شركات التكنولوجيا الغربية على احتكار البنى التحتية والمنصات الرقمية لجمع واستغلال بيانات الأفراد، لاسيما في دول الجنوب العالمي. ومثلما ارتكز الاستعمار التاريخي على استنزاف الموارد الطبيعية وتسخير العمالة المحلية لصالح المراكز الإمبراطورية، يستند هذا النمط الحديث إلى استخراج "البيانات الضخمة" عبر شبكات التواصل والأنظمة التكنولوجية، وتحويلها إلى أصول اقتصادية تُسخر في الإعلانات الموجهة والتحليلات التنبؤية، مما يُكرّس تبعية دول الأطراف ورأس مالها المعرفي للمراكز التقنية الغربية.<sup>41</sup>

تتضح الاستعمارية الرقمية عبر آليات معقدة للتحكم في تدفق المعلومات والتلاعب بالمجتمعات؛ حيث تقود القوى الغربية - وفي مقدمتها الولايات المتحدة - عملية بناء الهندسة التقنية والبنى التحتية في الجنوب العالمي بما يخدم أجنداتها الخاصة، ويضمن هيمنة شركاتها التكنولوجية الكبرى على المفاصل الحيوية للنظام البيئي الرقمي. وتتكّرس هذه السيطرة الاستغلالية من خلال احتكار حقوق الملكية الفكرية، والسيطرة على البيانات الضخمة، والتحكم المطلق في مسارات الأنشطة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، والعسكرية عبر التقنيات المحترقة، مما يحول التكنولوجيا من أداة للتمكين إلى وسيلة للهيمنة وإعادة إنتاج التبعية.

#### خامساً: الأدوات العسكرية:

تُمثّل الآليات العسكرية أحد الأركان الصلبة لإستراتيجية الاستعمار الجديد في إحكام السيطرة على الدول النامية؛ حيث يعتمد إلى تغذية الصراعات الإقليمية وإذكاء الخلافات الحدودية الهشة التي خلفها الاستعمار التقليدي، مستهدفاً بذلك إنهك القدرات الاقتصادية لهذه الشعوب وتنشيط مبيعات مجتمعات الأسلحة الغربية. وتتكامل هذه العملية مع إقامة القواعد العسكرية على أراضي الدول الخاضعة سابقاً للسيطرة الأجنبية، والتي تُسخر كأدوات ضغط متقدمة للتدخل المباشر في الشؤون الداخلية والخارجية لتلك البلدان، فضلاً عن كونها مرتكزات استخباراتية مريحة لإحكام السيطرة على مسارات الاتصالات الدولية وممارسة أعمال التجسس واختراق القرار الوطني.<sup>42</sup>

تسعى القوى الإمبريالية في ظل الاستعمار الجديد إلى بسط نفوذها العسكري والسياسي عبر استدراج الدول النامية للاندماج في تكتلات وأحلاف عسكرية إقليمية ودولية - من قبيل حلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا - بهدف ربط القرارات الدفاعية لهذه الدول بالاستراتيجيات الغربية، وتجريدها من حيادها وإرادتها الوطنية المستقلة.<sup>43</sup>

ويُعدّ توريد الأسلحة والمعدات العسكرية من أبرز آليات إحكام السيطرة العسكرية وتكثيف التبعية للنموذج الأجنبي؛ إذ تُسخر القوى الكبرى صفقات التسليح كأداة لربط منظومات الدفاع الوطنية بمدخلاتها وصيانتها. وتتجلى هذه الديناميكية بوضوح في القارة الأفريقية، حيث برزت روسيا كموّرد رئيسي حصد نحو 40% من واردات القارة من أنظمة الأسلحة الرئيسية بين عامي 2018 و 2022، متفوقاً على الولايات المتحدة (16%)، والصين (9.8%)، وفرنسا (7.6%). وتؤكد تقارير مؤسسة "راند" هذا التوجه بصراحة، مشيرةً إلى قفزة سنوية لمبيعات الأسلحة الروسية إلى أفريقيا من 500 مليون دولار لتتجاوز 2 مليار دولار سنوياً في السنوات الأخيرة، مما يُكرّس التبعية العسكرية والتسليحية للدول النامية.<sup>44</sup>

39 المرجع السابق.

40 دعاء عبد النبي، مرجع سبق ذكره.

41 حمدي عبد الرحمن، أفريقيا والاستعمار الرقمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023، أفريقيا والاستعمار الرقمي - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

42 مصعب عطية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

43 المرجع السابق، ص 93.

44 Mathieu Droin and Tina Dolbaia. 2023. Russia Is Still Progressing in Africa. What's the Limit? Center for strategic and international studies. <https://www.csis.org/>

تتجلى صراعات النفوذ بين القوى الكبرى في تصريحات القيادات العسكرية الأمريكية التي أبدت قلقاً بالغاً تجاه التمدد الروسي في القارة الأفريقية عبر بوابتي مبيعات الأسلحة والأنشطة الأمنية؛ حيث نصّب قائد القيادة الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم)، الجنرال توماس فالدهوزر، في فبراير 2019، روسيا كـ "تحديّ متزايد" في جمهورية أفريقيا الوسطى بفعل تدفق صفقات السلاح وحضور مجموعة "فاغنر". وفي الاتجاه ذاته، صنّف قائد (أفريكوم) السابق، الجنرال ستيفن تاوونسن، هذا النفوذ كـ "تهديد خبيث" يأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد الإرهاب بالنسبة للمصالح الأمنية الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة.<sup>45</sup>

يُمثل الوجود العسكري والترتيبات الأمنية للكرملين في أفريقيا آلياً منخفضة التكلفة وذات عائد إستراتيجي مرتفع لاكتساب نفوذ سياسي واقتصادي واسع النطاق؛ إذ يتجاوز هذا الحضور الأطر العسكرية التقليدية عبر الدمج الممنهج بين قنوات التعاون الدفاعي الرسمية والأدوات غير الرسمية (كالشركات الأمنية الخاصة). ويوفر هذا النهج المزدوج لروسيا موطئ قدم راسخ لتوظيف المساعدات التسليحية والأمنية كرافعة ضغط تُسهم في إعادة صياغة التحالفات الإقليمية، وتأمين مصالح اقتصادية وجيو-اقتصادية حيوية في القارة الإفريقية.<sup>46</sup>

### تعقيب على المبحث الثاني

ركز هذا المبحث على دراسة الأدوات الوظيفية التي يُحكم بها المستعمر الجديد قبضته على المقدرات الإفريقية، مقسماً إياها إلى ثلاث آليات رئيسية: اقتصادية، وسياسية، وثقافية. وخلص المبحث إلى أن المحرك الأساسي لهذه الهيمنة يكمن في "السيطرة الاقتصادية" التي تدار عبر مثلث الديون الخارجية، والشروط المجحفة لمؤسسات التمويل الدولية، والأنشطة الاحتكارية للشركات عابرة القومية التي تعمل على استنزاف الثروات الطبيعية وإبقاء القارة الإفريقية في موقع المصدر للمواد الخام والمستورد للسلع المصنعة. كما يّين المبحث كيف تتكامل الأدوات السياسية والثقافية مع هذا النفوذ الاقتصادي من خلال تدعيم الأنظمة الموالية، وإضعاف المؤسسات الوطنية، واستخدام العولمة الإعلامية والتعليمية كأداة للغزو الفكري وطمس الهوية الحضارية؛ وهو ما يؤدي في النهاية إلى شل إرادة المجتمعات المحلية وتكريس شعورها بالدونية مما يسهل استمرار التبعية دون حاجة للتدخل المباشر.

### المبحث الثالث

#### أبعاد وأشكال التغلغل الاستعماري الجديد في القارة الأفريقية

##### تمهيد:

يُمثل مؤتمر برلين (1885) نقطة الانطلاق التاريخية لظاهرة "التدافع نحو إفريقيا" بتأسيسه قواعد التقاسم الإمبريالي للقارة؛ وهو المسار الذي يُعيد إنتاج نفسه في مطلع القرن الحادي والعشرين عبر موجة استعمارية مستحدثة تتغير فيها أدوات السيطرة وتتعدد أطرافها الدولية والإقليمية مع بقاء الهدف ذاته. وتتبدى هذه الموجة المعاصرة بضراوة أشد وجشع أكبر في تجريف الثروات الإفريقية المتبقية، مع تعمد كبش أي مساعي هضوية تُخرج الشعوب الإفريقية من دائرة التبعية والهشاشة إلى آفاق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.<sup>47</sup>

خضعت قطاعات واسعة من القارة الإفريقية للهيمنة الإمبريالية الأوروبية خلال الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين؛ حيث فرضت القوى الاستعمارية - وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال - أنظمة اقتصادية هيكلية كُرسَت للاستغلال الممنهج لموارد القارة السمراء. ومثل التراجع الأوروبي عقب الحرب العالمية الثانية تحولاً في شكل هذه الهيمنة؛ إذ أعطيت المستعمرات السابقة استقلالاً سياسياً شكلياً، في حين استمرت القوى الاستعمارية في فرض سيطرتها الاقتصادية وإبقاء تلك الدول ضمن دائرة التبعية.<sup>48</sup>

انطلقت الموجة الاستعمارية للقارة الإفريقية في أواخر القرن التاسع عشر كضرورة بنيوية للتوسع الرأسمالي الغربي؛ إذ سعت القوى الإمبريالية لتأمين مصادر المواد الخام، وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها، وتوظيف رؤوس أموالها لضمان التراكم المالي. ولقد رصد الباحث «والتر رودني» في كتابه المرجعي "كيف تخطط أوروبا لتخلف إفريقيا" الأبعاد التاريخية لهذه السيطرة، موضحاً كيف تشكّلت الثروات الضخمة للكيانات الاقتصادية والمالية الكبرى في بريطانيا وفرنسا عبر استغلال الموارد الإفريقية، بل إن بعضها تأسست أصوله الرأسمالية الأولى مباشرة من عوائد تجارة الرقيق التي سبقت مرحلة الاستعمار المباشر.<sup>49</sup>

#### أولاً: الاستعمار الاقتصادي والنقدي لأفريقيا:

45 Duursma, A., & Masuhr, N. (2022). Russia's return to Africa in a historical and global context: Anti-imperialism, patronage, and opportunism. South African Journal of International Affairs, 29(4), 407-423. <https://doi.org/10.1080/10220461.2022.2136236>

46 Mathieu Droin and Tina Dolbaia. Op. cit.

47 محمد صالح، إفريقيا في مواجهة الاستعمار الجديد (التداعي الجديد نحو إفريقيا) المركز الأفريقي للأبحاث ودعوة السياسات، 2023، <https://afropolicy.com/?p=1333> تم الإطلاع بتاريخ 2024/11/25.

48 Tegegne, Y. D. op. cit.

49 روبرت توفيق، 2018. الشركات متعددة الجنسيات في أفريقيا: شركاء التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد. مجلة قراءات إفريقية. [الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا: شركاء التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد — قراءات إفريقية](https://www.afropolicy.com/?p=1333)

تُمثّل الشركات الأوروبية خلال تلك الحقبة فاعلاً رئيسياً في استنزاف الموارد الإفريقية عبر ممارسة نفوذ مباشر على مراكز القرار في دولها؛ حيث استجابت الإدارات الحكومية لمصالح هذه الكيانات المالية، بل وشغل مسؤولون سابقون فيها مناصب سياسية نافذة - كما في حالة قيادات شركة "يونيليفر" - التي تولت مناصب في وزارة التموين البريطانية مع استمرار تلقّيها رواتبها من الشركة. وأتاح هذا التداخل المؤسسي للشركات احتكار الأنشطة الزراعية والتعدينية، والسيطرة على عمليات شحن المواد الخام إلى أوروبا، وتحويل الأرباح بالكامل إلى العواصم الكبرى.<sup>50</sup>

مع نيل غالبية المستعمرات الإفريقية استقلالها في ستينيات القرن الماضي، اكتشفت النخب الوطنية أن التحرر الذي حققته كان شكلياً ومحدوداً؛ إذ رغم توليهم مقاليد الحكم السياسي، استمرت البيئة الاقتصادية والسياسية محكومة بالنفوذ الممتد للقوى الاستعمارية السابقة. ويكشف هذا الواقع عن رغبة هذه القوى في منح حريات سياسية صورية دون التخلي عن ركائز السيطرة الفعلية، مما أرسّت معه البذور الأولى لنموذج الاستعمار الجديد في القارة فور حصول دولها على استقلالها الرسمي.<sup>51</sup>

اصطدمت الدول الإفريقية المستقلة حديثاً بأزمات مالية حادة ناتجة عن ضعف الكفاءات الإدارية، وسوء التخطيط، وانتشار الفساد، مما عمّق ارتهاؤها للخارج. وتزايدت حدة هذا الوضع بكتل الاعتماد الكلي على تصدير سلعة أو سلعتين أوليتين، الأمر الذي حدّ من قدرتها على توليد إيرادات محلية مستدامة، وجعل الحصول على المساعدات المالية الأجنبية خياراً اضطرارياً شاقاً، خاصة مع شح هذه المساعدات الإنمائية وصعوبة استيفاء شروطها.<sup>52</sup>

تؤدي المساعدات الخارجية المقدمة من المانحين الدوليين دوراً تاريخياً في تعزيز السيطرة على مقدرات القارة الإفريقية تحت غطاء التنمية؛ إذ تُرفق هذه المساعدات عادة بشروط تخدم مصالح الجهات المانحة وتضمن استمرار تدفق الأرباح إليها، مما يجعل المساعدات الإنمائية الحكومية وغير الحكومية أداة نفوذ مثيرة للجدل.<sup>53</sup>

وفي هذا الصدد، أكّد القيادي الإفريقي "كوامي نكروما" على الطبيعة الاستغلالية لتدفقات رؤوس الأموال والشركات الأجنبية في الاقتصادات المحلية؛ حيث قدّ الطرح القائل بإثارة المساعدات الغربية، معتبراً إياها آليات نفوذ تُقدّم لضمان موالاة النخب الحاكمة. وبناءً على هذا الطرح، لا تُعد المعونات الأجنبية هبات تنمية، بل هي أداة مالية توظفها الدول المانحة لتجريد الإرادة الإفريقية من جوهر سيادتها الوطنية.<sup>54</sup>

تُمثّل السيطرة على موارد النفط والغاز المحرك الأساسي لموجة التنافس الدولي الراهنة في إفريقيا؛ حيث تسعى الصين لتأمين إمدادات طاقة موثوقة عبر التوسع في عمليات التنقيب في غرب إفريقيا والسودان وإثيوبيا والصومال. وفي السياق ذاته، كشفت صحيفة "فايننشال تايمز" عن توجه مماثل للولايات المتحدة التي يُتوقع أن تعتمد على الدول النامية في استيراد 90% من احتياجاتها النفطية خلال العقود الأربعة القادمة، مما يجعل القارة السمراء ساحة صراع محوري بين القوى الكبرى لتأمين أمن الطاقة.<sup>55</sup>

عزّزت فرنسا نفوذها الاقتصادي في إفريقيا عبر استهداف الموارد الطبيعية الحيوية في دول مثل مالي والجاون والنيجر؛ إذ أبرمت شركاتها عقوداً ضخمة مع حكومات غرب القارة للتنقيب عن الثروات والسيطرة عليها. ولقد بلغت الهيمنة التجارية الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء ذروتها عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة، بقيادة التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل "الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية" (CFAO) و"الشركة التجارية للغرب الأفريقي" (SCOA).<sup>56</sup>

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الدور الذي لعبته شركة «إلف» الفرنسية للبترول، التي أسسها الرئيس شارل ديغول عام 1965، دوراً محورياً كذراع اقتصادية واستخباراتية لباريس في مستعمراتها السابقة بعد الاستقلال. ولم يقتصر نشاط الشركة على احتكار الثروات النفطية، بل امتد لنسج شبكات نفوذ مع النخب الحاكمة؛ حيث كشفت التحقيقات عن تمويلها للحرس الشخصي للرئيس الجابوني عمر بونجو، وتقديم رشاًوى وعمولات سرية لتسهيل أعمالها. كما تورطت الشركة في تغذية الصراعات المسلحة لحماية مصالحها، ومنها دعم حركة انفصال إقليم «بيافرا» النيجيري في الستينيات، ومساندة

50 المرجع السابق.

51 Tegegne, Y. D. op. cit.

52 Ibid

53 الاستعمار الجديد: ملامح وتأثيرات التنافس الدولي على أفريقيا جنوب الصحراء (حلقة نقاشية) مركز إنترجيوال للتحليلات الاستراتيجية. 5 يونيو 2024. [الاستعمار الجديد](#): تم الاطلاع بتاريخ 2024/11/25.

54 Mark Langan. Op. cit. P 5.

55 محمد صالح عمر، مرجع سبق ذكره.

56 Nicholas John White. 2017. Imperial Business Interests, Decolonization and Post Colonial Diversification. The Oxford Handbook of the Ends of Empire. Edited by Martin Thomas and Andrew Thompson. P2.

«ساسو نجيسو» مالياً ولوجستياً خلال الحرب الأهلية في الكونغو-برازافيل في التسعينيات.<sup>57</sup>

على الرغم من تصنيف النيجر ضمن أفقر دول العالم، فإنها تُمثّل مصدراً استراتيجياً يزود فرنسا باليورانيوم منخفض التكلفة لإنتاج الطاقة النووية. وتتضح مفارقة هذا الاستغلال في الوقت الذي ينعم فيه المجتمع الفرنسي بالكهرباء الوفيرة، بينما تعاني النيجر من عجز كهربائي حاد يضطرها للاعتماد على نيجيريا لتوفير 70% من احتياجاتها الأساسية من الطاقة.<sup>58</sup>

وكذلك، تتجلى أبعاد الاستعمار الجديد في القارة الإفريقية عبر منظومة "الفرنك الإفريقي"، العملة المعتمدة في 14 دولة، والمربوطة بسعر صرف ثابت مع اليورو؛ مما يحرم هذه الدول من إمكانية صياغة سياسات نقدية مستقلة. وتتأكد طبيعة هذه التبعية الاقتصادية في إلزام تلك الدول بإيداع نسبة تصل إلى 65% من احتياطاتها النقدية الأجنبية في الخزنة الفرنسية، مما يرسخ تبعيتها المالية للمركز الأوروبي.<sup>59</sup> ولقد شكّل الفرنك الإفريقي منذ إنشائه عام 1945 أداة نقدية صُمّمت لحماية النفوذ الاقتصادي لفرنسا والتحكم في أسعار المواد الخام. ويوصف هذا النظام بالنظام الاستعماري؛ كونه يمنح فرنسا هيمنة مالية واستفادة مبالغ فيها من الفوائض التجارية للمنطقة، فضلاً عن منح الشركات الفرنسية امتيازات تفضيلية في الأسواق المحلية. ولقد تسبب هذا الإطار المالي في تعطيل مسارات التنمية، وتعمقت أضراره جراء القرارات الفردية لباريس، وعلى رأسها قرار تخفيض قيمة العملة عام 1994 الذي ألحق أذى بالغة باقتصادات الدول المعنية.<sup>60</sup>

سكّ الاقتصادي الفرنسي "فرانسوا كزافييه فيرداف" مصطلح "فرانس إفريك" للتدليل على النفوذ الممتد والعلاقات غير الشفافة التي تجمع الدوائر السياسية والاقتصادية العليا في فرنسا بالنخب الإفريقية. وتتجسد هذه المنظومة في تقديم الدعم المالي والسياسي للقادة مقابل الحصول على امتيازات تجارية واحتكارات نفطية حصرية، مثلما حدث في نموذج العلاقة مع الرئيس "عمر بونجو" في الجابون.<sup>61</sup>

تُحسب الأرباح السنوية التي تُحوّلها الشركات متعددة الجنسيات إلى الخارج بدلاً من إعادة استثمارها محلياً بنحو 46 مليار دولار، وفقاً لتقارير تنمية متخصصة. وتستند هذه الشركات في تحقيق أرباحها الاستثنائية إلى الاستحواذ على الأصول والموارد بأسعار زهيدة؛ حيث كشف تقرير لتقييم خمسة عقود تعدينية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (2010-2012) عن خسارة الدولة لأكثر من مليار دولار سنوياً جراء بيع المناجم لشركات دولية بأقل من قيمتها الفعلية، وهو مبلغ يعادل ضعف ميزانتي الصحة والتعليم مجتمعين لعام 2012.<sup>62</sup>

تُمثّل الأراضي الزراعية في إفريقيا أحد أكثر الموارد استهدافاً من قبل الشركات العابرة للحدود ضمن سياق ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ «ظاهرة الاستحواذ على الأراضي»، والتي امتدت لتشمل دول مثل إثيوبيا وتنزانيا وكينيا والسودان وجنوب السودان ومالي وغانا. وتعتمد هذه الممارسات الاستثمارية على إبرام عقود طويلة الأجل تُمنح بموجبها جهات أجنبية مساحات شاسعة بأسعار رمزية، مع إعفاءات مجانية لاستغلال الموارد المائية، مما يهدد الأمن الغذائي للقارة عبر تحويل بوصلة الإنتاج الزراعي من سد الاحتياجات الوطنية إلى تلبية تطلعات المستثمرين التجارية. وفي الوقت نفسه؛ يترتب على هذه الاتفاقيات نزاع الملكيات المكتسبة للمزارعين المحليين وتجريدتهم من أراضيهم التاريخية دون إشراكهم في القرار أو تقديم تعويضات عادلة تُذكر، وهو ما تتجسّد معالمه في التجربة الليبيرية حين أبرم عقد انتفاع مع شركة ماليزية لاستغلال أكثر من مائتي ألف هكتار لمدة ثلاثة وستين عاماً بمعزل عن السكان ودون مراعاة لحقوقهم المستقرة.<sup>63</sup>

تحظى الشركات متعددة الجنسيات بامتيازات تفضيلية واسعة بموجب الاتفاقيات الاستثمارية الثنائية، مما يمنحها أرجحية حاسمة مقارنة بالشركات الوطنية الإفريقية. وتتجسّد هذه الامتيازات في نموذج اتفاقية حماية الاستثمار بين تنزانيا وكندا، والتي كفلت للشركات الكندية حرية مطلقة في تحويل أرباحها بالكامل إلى الخارج، وإخراج المنازعات القانونية من القضاء الوطني لتتنزانيا لترفعها إلى المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمار، فضلاً عن نصها على حظر تأمين أو مصادرة تلك الاستثمارات تحت أي ظرف، مما يُضيق الخناق على السيادة القانونية والاقتصادية للدول المستضيفة.<sup>64</sup> انتقد "كوامي نكروما" الأدوار التي تمارسها الشركات الأجنبية في القارة الإفريقية، مُدّناً نهجها القائم على استغلال العمالة الوطنية واستنزاف الموارد

57)روية توفيق. مرجع سبق ذكره

58)حمدي عبد الرحمن حسن. 2023. معضلة النيجر: لماذا تخسر فرنسا نفوذها في غرب أفريقيا؟ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. ص.7.

59)فرنسا ومستعمراتها السابقة.. لماذا بقي الاستقلال مفقوداً؟ DW - 2020/8/8 - تم الاطلاع بتاريخ 2024/11/25.

60)حمدي عبد الرحمن حسن. معضلة النيجر: لماذا تخسر فرنسا نفوذها في غرب أفريقيا؟ مرجع سبق ذكره. ص.6.

61)المرجع السابق. ص.5.

62)روية توفيق. مرجع سبق ذكره.

63)المرجع السابق

64)المرجع السابق.

الطبيعية دون تقديم عائد عادل يُسهم في تعزيز الإيرادات الحكومية، أو توفير فرص العمل، أو دعم التصنيع المحلي. كما كشف عن تورط هذه المؤسسات الاستثمارية في دعم الأنظمة الفاسدة لضمان مصالحها، وتوفير التمويل لنخب سياسية بديلة وإيصالها للسلطة كلما أبدت الحكومات القائمة عدم مرونة في الاستجابة لمطامعها.<sup>65</sup>

من ناحية أخرى، تُمثل أزمة الديون أداة محورية لترسيخ الاستعمار الجديد ومحاصرة الاقتصادات الإفريقية؛ فبالرغم من مبادرات التخفيف التي أطلقها البنك وصندوق النقد الدوليان، إلا أنها ظلت مقيدة بشروط هيكلية صارمة أعاققت قدرة القارة على المنافسة في السوق العالمي. وفي هذا السياق، أشار الرئيس السابق لبنك التنمية الإفريقي "بابكر ندياني" إلى عدم كفاية جهود المؤسسات المالية الدولية والإقليمية للحد من الأعباء المالية المترتبة على هذه الديون. وتؤكد بيانات تقرير الأونكتاد لعام 2016 هذه الفجوة الهيكلية؛ حيث بلغ متوسط حجم الدين الخارجي لإفريقيا 443 مليار دولار خلال الفترة (2011-2013)، وهو ما يعادل 22% من إجمالي الدخل القومي للقارة.<sup>66</sup>

#### الاستعمار الثقافي لأفريقيا:

تُعدّ القارة الإفريقية المتضرر الأكبر من العولمة الثقافية التي أدت إلى تجريف مقومات هويتها الأصيلة وتهيش موروثها الحضاري. فلم يقتصر تأثير هذه العولمة على استبدال الأنماط القيمة واللغوية المحلية بنماذج غربية وافدة، بل امتد ليتسبب في تفجير التوترات العرقية والقبلية داخل المجتمعات الإفريقية متعددة الأعراق؛ إذ فرضت العولمة معايير ثنائية عمقت من أزمة الهوية الشاملة وجعلت من التنوع الإثني حطباً لصراعات الهيمنة والانقسام الداخلي بدلاً من أن يكون مصدر إثراء مجتمعي، مما أفضى في النهاية إلى تعزيز حالة الاستلاب الثقافي والتبعية الفكرية للقوى الخارجية، تتجلى الآثار السلبية للعولمة الثقافية على القارة الإفريقية في عدة أبعاد رئيسية:<sup>67</sup>

- تآكل الهوية والتعرض للغزو الثقافي: اختراق البنى المحلية وطمس الخصوصيات الحضارية المتعلقة باللغة، الدين، التاريخ، والأخلاق.
- التبعية الحضارية وضعف الانتماء: تكريس الاستئثار للمراكز الغربية، مما يؤدي إلى تفريغ الثقافة الوطنية من محتواها وتضعيف الوفاء للوطن.
- فرض النمط الثقافي الأوحدهميش التنوع الثقافي الإفريقي لصالح نموذج عولمي أحادي يقلل من قيمة الموروث المحلي.
- تكريس الفجوة التكنولوجية والمعرفية: إعاقة مساعي التنمية في المجتمعات النامية عبر اشتراط تقنيات عالية تعجز تلك الشعوب عن امتلاكها في ظل ارتفاع معدلات الأمية.

وتتبلور استراتيجيات القوى الاستعمارية السابقة لضمان استمرار هيمنتها على القارة الإفريقية في محاور عديدة منها:<sup>68</sup>

- تغذية الاضطرابات الأمنية: افتعال الأزمات وتأجيج الإرهاب والصراعات المسلحة لإبقاء الدول في حالة عدم استقرار دائم تُبرر التدخل والنفوذ الخارجي، فقد ألقى زعيم مجموعة فاغنر الروسية السابق ييفغيني بريغوزين باللوم في عدم الاستقرار في منطقة الساحل على التدخل الغربي، قائلاً: "يحاول المستعمرون السابقون إبقاء شعوب البلدان الأفريقية تحت السيطرة. ومن أجل تحقيق ذلك، يملأ المستعمرون السابقون هذه الدول بالإرهابيين وقطاع الطرق، وبالتالي خلق أزمة أمنية هائلة".<sup>69</sup>
- التجريف الفكري والتغريب: الاستهداف المباشر لوعي الشعوب وعزل الأجيال الصاعدة عن قضايا مجتمعاتها، فالتأثير في الفكر هو أخطر من الإبادة؛ لأنه يدمر أجيالاً بأكملها، ويعمل على تغريبهم عن مجتمعاتهم وعزلهم، ومن ثم، تتحول إلى أدوات ضغط داخلية عند الحاجة.

65 Mark Langan. Op. cit. P 6.

66 Shafiqur Rahaman, Rawshan Yeazdani, Rashed Mahmud. 2017. The Untold History of Neocolonialism in Africa (1960-2011) History Research. Volume 5, Issue 1. <https://doi.org/10.11648/j.history.20170501.12>

67 دعاء عبد النبي، مرجع سبق ذكره.

68 كاترين فرج الله. 2023. [القاف السمراء تلفظ الاستعمار الجديد والانعكاسات تظل قائمة .. والانعكاسات تظل قائمة - مجلة السياسة الدولية](#) تم الاطلاع بتاريخ

2024/11/25.

69 Benjamin R. Young. Russia Is Riding an Anti-Colonial Wave Across Africa. September 12, 2024. Foreign Policy. <https://foreignpolicy.com/2024/09/12/anti-colonialism-movement-global-south-russia-africa/>

- اختراق الهوية الثقافية: استغلال الفنون والقيم الغربية لخلق أجيال متمردة على موروثها الحضاري وعاداتها المحلية، وهو ما يتفوق أثره على الحروب العسكرية المباشرة.
- التوظيف التكنولوجي: استغلال التقنيات الحديثة كمنصات للغزو الثقافي ونشر الاستلاب الفكري الناعم بموافقة الشعوب وضمن واقعهم اليومي.
- تسييس المجتمع المدني: استخدام بعض المنظمات غير الحكومية لإحداث استقطاب داخل المجتمعات، فأصبحت السمة الغالبة في التعامل الدولي هي عدم التوازن في تحقيق المصالح الخاصة بهم ومصالح بقية الدول، والإضرار بسيادة الدول واستقلال قرارها عبر تعارض المصالح الوطنية مع الأجندات الخارجية.
- العقوبات الاقتصادية وتفرغ الكفاءات: فرض حصار اقتصادي يعمق الفقر والبطالة، مما يضطر الدول للاستغاثة بالمراكز الغربية ويُحَفِّز هجرة الشباب للحد من فرص النهوض الوطني.
- استهداف المؤسسة العسكرية: إذكاء الصراع بين الشعوب وجيوشها الوطنية، أو تغذية الاقتتال الداخلي بين المؤسسات العسكرية لإنهاكها وتفكيك بنيتها.
- دعم الكيانات والجيوش الموازية: تشجيع وتغذية الميليشيات والقوى المسلحة غير النظامية لإضعاف الجيوش الوطنية وسلبها حصريّة السيطرة والاستقرار.
- تفتيت مفهوم الدولة الوطنية: إضعاف السلطة المركزية وتقسيم المجتمعات إلى دويلات وكيانات هشة داخل حدود الدولة الواحدة لضمان سهولة التوجيه والسيطرة.

### تعقيب على المبحث الثالث

استكمل هذا المبحث الصورة التحليلية بالانتقال من الأدوات إلى التطبيق العملي، حيث ركز على أبعاد التغلغل الأجنبي وأشكاله المتعددة على الساحة الإفريقية. وتوصل المبحث إلى أن القارة الإفريقية تحولت إلى مضمار صراع ونفوذ جيوسياسي محتدم بين القوى التقليدية والناشئة، مما أدى إلى تجزئة الإرادة الإفريقية وتقسيم القارة إلى مناطق نفوذ متصارعة. كما أظهر التحليل أن هذا التغلغل يعتمد استراتيجيات مستحدثة، مثل إقامة القواعد العسكرية الأجنبية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وتغذية النزاعات العرقية والداخلية لإضعاف الجيوش الوطنية، والسيطرة التقنية والعلمية على مفصلية إدارة الدولة. وانتهى المبحث إلى أن أبعاد هذا التغلغل تشكل العائق الرئيسي أمام تحقيق التنمية المستدامة والأمن القومي الإفريقي، مما يجعل عملية التحرر الحقيقي مرهونة بتفكيك هذه الشبكات المعقدة عبر بناء كتلت إقليمية قوية، وتبني استراتيجيات وطنية تعيد الاعتبار للسيادة على الموارد والقرار.

### خاتمة

استعرضت الدراسة الأبعاد المعقدة لمفهوم الاستعمار الجديد، وأبعادها المتشابكة في القارة الإفريقية. وقد كشفت المعالجة البحثية أن التحرر السياسي الشكلي الذي حققته الدول الإفريقية في القرن العشرين لم يفض إلى سيادة، بل أعقبه تحول هيكل في نمط الهيمنة؛ حيث استُبدل التواجد العسكري المباشر بمنظومة معقدة من الأدوات غير المباشرة، وهي أنماط أكثر خفاءً وخطورة تعتمد الهيمنة الاقتصادية والتغلغل الثقافي والتدخل السياسي، مما يجعله تحدياً معاصراً يهدد استقلال الدول النامية واستقرارها. وفي إجابته عن التساؤلات البحثية، خلص البحث إلى تعريف الاستعمار الجديد بوصفه منظومة سيطرة غير مباشرة تُبقي على ذات الأهداف الاستعمارية التقليدية مع تطوير أدواتها لتلائم متغيرات النسق الدولي، عبر الاستعاضة عن القوة العسكرية بأدوات النفوذ الناعم والمركب.

كما أكدت نتائج الدراسة أن هذا النمط من الهيمنة يقف حائلاً دون تحقيق تنمية مستدامة واستقلال فعلي للقارة الإفريقية؛ إذ تُبقي الممارسات الحديثة الدول الإفريقية في حالة تبعية دائمة للقوى الاستعمارية السابقة والمؤسسات عابرة القومية. وأظهرت النتائج أن هذه المنظومة تتكئ على مثلث نفوذ يتألف من التكميل الاقتصادي بالديون والشركات عابرة القومية، والتدخل السياسي لفرض التبعية، والتمهيش الثقافي لتقويض الهوية الوطنية. وانتهت الدراسة إلى أن الاستعمار الجديد بات يمثل تحدياً للتنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني في القارة، مما يجعل صيانة السيادة الإفريقية مرهونة بتجاوز الأطر التقليدية للتحرر والانتقال نحو استراتيجيات مضادة تؤدي إلى تفكك هياكل التبعية بصورة شاملة.

وفي ضوء النتائج التي خلصت إليها المباحث الثلاثة، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات المنهجية والعملية المقسمة على النحو الآتي:

### 1. التوصيات العلمية (الأكاديمية والبحثية):

- تأسيس مراكز تفكيك أطر التبعية: إنشاء مراكز بحثية إقليمية متخصصة في دراسات ما بعد الاستعمار لتشخيص الآليات المستحدثة للهيمنة الرقمية والاقتصادية وتحليلها.
- تحديث المناهج التعليمية: إعادة صياغة المناهج الدراسية والتاريخية في الجامعات الإفريقية لترسيخ الهوية الحضارية وتفكيك الرواسب الثقافية الاستعمارية.
- تطوير مؤشرات قياس السيادة: بناء مؤشرات علمية لقياس مدى استقلالية القرار الوطني والاقتصادي للدول النامية في مواجهة الشروط الخارجية.

## 2. التوصيات العملية

- التفكيك البنوي وتحديث الأطر السياسية: مراجعة التشريعات والمنظومات الإدارية والمؤسسية التي خلفها المستعمر، واستبدالها بأطر وطنية أصيلة تضمن استقلالية القرار السياسي، وتلبي احتياجات المجتمعات المحلية.
- التكامل الاقتصادي والتكتل القاري: تفعيل "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية" (AfCFTA) وتعزيز التعاون (جنوب-جنوب) لبناء جبهة اقتصادية موحدة تحد من التبعية للمؤسسات النقدية الدولية والشركات عابرة القومية.
- إدارة الموارد وتوطين الصناعة: سن قوانين قارية ملزمة تمنع تصدير المواد الخام بوضعها الأول، والتركيز على التصنيع والمعالجة المحلية لزيادة القيمة المضافة للثروات الطبيعية داخل القارة.
- تنوع الشراكات الدولية: بناء العلاقات الخارجية وفق مبدأ المصلحة المتبادلة والندية، مع تجنب الاستقطاب والتطويع السياسي ضمن محاور الصراع بين القوى الكبرى.
- الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار: صياغة سياسات تنمية تعتمد على الابتكار المحلي وتطوير التعليم وتأهيل الشباب، لتعزيز الاعتماد على الذات وتحسين الاقتصاد القومي ضد الهزات والنفوذ الأجنبي.
- السيادة الأمنية والدفاعية: تعزيز أطر الأمن الجماعي الإفريقي وتطوير القدرات الدفاعية الذاتية للحد من الإرتكان للقواعد العسكرية والتدخلات الأجنبية.
- التعبئة الشاملة والشراكة المجتمعية: توظيف الموارد وفق استراتيجيات قارية طويلة المدى، عبر إدماج مؤسسات المجتمع المدني والحكومات لإدارة المقدرات بكفاءة وشفافية وحماية الهوية الثقافية.

## قائمة المراجع

### أولاً: مراجع باللغة العربية:

#### أ- الكتب:

- 1- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991).
- 2- أندرياس فير إيكه - بيرند ماير هوفر - فرانتس كهوت، 2009، أطلس العلوم السياسية. ترجمة: سامي أبو يحيى. 2012. المكتبة الشرقية. بيروت.
- 3- جوزيف فرانكل. العلاقات الدولية. ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي. الطبعة الثانية. 1984. تهامة. المملكة العربية السعودية.
- 4- عادل فتحي ثابت النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007/2006).
- 5- مارتن غريفيثس، تري أوكالاها. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. (مركز الخليج للأبحاث. الإمارات. 2008).
- 6- محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1994).
- 7- مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية. الطبعة الثانية، (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع. مصراتة، 2004).

#### ب- الدوريات العلمية:

- 1- أحمد تهايم عبد العلي، ظاهرة التبعية: أصولها - أبعادها - مآلاتها. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. جامعة الإسكندرية. ع 2. مج 55، 2018.
- 2- أحمد رهدار، 2018. الاستعمار المنتشر نحو نظرية معرفة لفهم زمن ما بعد الاستعمار. مجلة الاستغراب. س 4. ع 12.
- 3- مصعب عطية، الإستعمار الكولونيالي الجديد: الكونغو أنموذجاً. مجلة العلوم التربوية والإنسانية. ع 5، 2021.
- 4- مغاوري شلي علي، نحو مراجعة لآلية العقوبات الاقتصادية الأممية والدولية. مجلة السياسة الدولية. ع 238. مج 59، 2024.

## ج- المصادر الإلكترونية:

- 1- الاستعمار الجديد: ملامح وتأثيرات التنافس الدولي على أفريقيا جنوب الصحراء (حلقة نقاشية) مركز إنترجونا للتحليلات الاستراتيجية. 5 يونيو 2024.  
[الاستعمار الجديد:](#)
- 2- حمدي عبد الرحمن حسن. 2023. أفريقيا والاستعمار الرقمي. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. [أفريقيا والاستعمار الرقمي - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية](#)
- 3- حمدي عبد الرحمن حسن. 2023. معضلة النيجر: لماذا تخسر فرنسا نفوذها في غرب أفريقيا؟ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.  
<https://shorturl.at/C9ZkM>
- 4- دعاء عبد النبي حامد. 2024. نظرية ما بعد الاستعمار في ظل تداعيات العولمة: دراسة فلسفية تحليلية من منظور إفريقي. مجلة قراءات إفريقية. [نظرية ما بعد الاستعمار في ظل تداعيات العولمة: دراسة فلسفية تحليلية من منظور إفريقي — قراءات إفريقية](#)
- 5- راوية توفيق. 2018. الشركات متعددة الجنسيات في أفريقيا: شركاء التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد. مجلة قراءات إفريقية. [الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا: شركاء التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد — قراءات إفريقية](#)
- 6- فرنسا ومستعمراتها السابقة.. لماذا بقي الاستقلال منقوصاً؟ DW – 2020/8/8 – [الفرصة السمراء تلفظ الاستعمار الجديد ..](#)
- 7- كاترين فرج الله. 2023. القارة السمراء تلفظ الاستعمار الجديد والانعكاسات تظل قائمة. مجلة السياسة الدولية. [الفرصة السمراء تلفظ الاستعمار الجديد ..](#)  
[والانعكاسات تظل قائمة - مجلة السياسة الدولية](#)
- 8- محمد صالح عمر. 2023. إفريقيا في مواجهة الاستعمار الجديد (التداعي الجديد نحو أفريقيا) المركز الأفريقي للأبحاث ودراسة السياسات.  
<https://afropolicy.com/?p=1333>

## ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

## A. Books:

Mark Langan, *Neo-Colonialism and the Poverty of Development in Africa*. Contemporary African Political Economy. Eunice N. Sahle (editor) Palgrave Macmillan, (2018).

Nicholas John White, *Imperial Business Interests, Decolonization and Post Colonial Diversification*. The Oxford Handbook of the Ends of Empire. Edited by Martin Thomas and Andrew Thompson, (2017).

**Periodicals:**

Cyprian Uchenna Udegbonam. 2020. Neo-colonialism and Africa's Development: A Critical Review. Public Policy and Administration Research. Vol.10, No.10.

<https://www.iiste.org/Journals/index.php/PPAR/article/view/54594/56402>

Duursma, A., & Masuhr, N. (2022). Russia's return to Africa in a historical and global context: Anti-imperialism, patronage, and opportunism. *South African Journal of International Affairs*, 29(4), 407–423.

<https://doi.org/10.1080/10220461.2022.2136236>

John Igbogo Ebeh and Matthew Toogood Aleke. *Neo-colonialism in Africa: A shut eye in an open world*. *Tropical Journal of Arts and Humanities*, Volume 1 (1), 57 – 68, 2019 <https://shorturl.at/L5bQA>

Maekawa, I. (2014). Neo-Colonialism Reconsidered: A Case Study of East Africa in the 1960s and 1970s. *The Journal of Imperial and Commonwealth History*, 43(2), 317–341.

<https://doi.org/10.1080/03086534.2014.982406>

Odiye, M. E. (2021). Unintentional neo-colonialism? Three generations of trade and development relationship between EU and West Africa. *Journal of European Integration*, 44(3), 347–363.

<https://doi.org/10.1080/07036337.2021.1902318>

Shafiqur Rahaman, Rawshan Yeazdani, Rashed Mahmud. 2017. *The Untold History of Neocolonialism in Africa*

(1960-2011) *History Research*. Volume 5, Issue 1. <https://doi.org/10.11648/j.history.20170501.12>

**Electronic sources:**

Benjamin R. Young. *Russia Is Riding an Anti-Colonial Wave Across Africa*. September 12, 2024. *Foreign Policy*. <https://foreignpolicy.com/2024/09/12/anti-colonialism-movement-global-south-russia-africa/>

Halperin, S. "neocolonialism." *Encyclopedia Britannica*, October 16, 2024.  
<https://www.britannica.com/topic/neocolonialism>.

Mathieu Droin and Tina Dolbaia. 2023. *Russia Is Still Progressing in Africa. What's the Limit?* Center for strategic and international studies. <https://www.csis.org/>

Tegegne, Y. D. (2024). *Neo-colonialism: a discussion of USA activities in the Horn of Africa*. *Cogent Arts & Humanities*, 11(1). <https://doi.org/10.1080/23311983.2024.2335755>